● أخبار قصيرة

تعاون إيراني-سعودي في مجال التدقيق والرقابة المالية

رحّب رئيس ديوان المحاسبة السعودي، خلال لقائه نظيره الإيراني، على هامش قمة الإنتوساي العالمية في شرم الشيخ، بتعزيز العلاقات والتعاون التخصصي بين الديوانين.

ورحب رئيس ديوان المحاسبة السعودي، خلال لقائه رئيس ديوان المحاسبة الإيراني، السيد أحمد رضا دستغيب، بتعزيز العلاقات والتعاون التخصصي بين الديوانين، على هامش قمة الإنتوساي العالمية في شرم الشيخ، مصر.

وأكد رئيس ديوان المحاسبة السعودي على العلاقات الودية والأخوية بين البلدين المسلمين العظيمين في العالم الإسلامي، قائلاً: إن إيران والسعودية دولتان صديقتان وشقيقتان ومؤثرتان في المنطقة والعالم الإسلامي.

وفي معرض إشارته إلى أهمية استمرار العلاقات الثنائية في مجالات التدقيق وتبادل الخبرات وتعزيز المعرفة التخصصية، أضاف: كان اللقاء مع الوفد رفيع المستوى من ديوان المحاسبة الإيراني من أفضل اللقاءات وأكثرها إنتاجية للوفد السعودي في هذه القمة.

من جانبه، أكد رئيس ديوان المحاسبة الإيراني على القواسم المشتركة العديدة بين البلدين، وعلى العلاقات المتنامية بين طهران والرياض، قائلاً: إن تطوير التعاون والتفاعل في المجالات ذات الاهتمام المشترك، خاصة في مجال الرقابة المالية والتدقيق، ضرورة استراتيجية لكلا الديوانين.

واقترح أحمد رضا دستغيب عضوية ديوان المحاسبة الإيراني بصفة مراقب في ديوان المحاسبة للدول العربية (عربوساي)؛ وهو اقتراح رحّب به رئيس ديوان المحاسبة السعودي بصفته الرئيس الحالي لهذا المنتدى.

التخطيط لإطلاق خط للشحن الجوي من رشت إلى عُمان

أكد محافظ جيلان على ضرورة تطوير الصناعات التحويلية والبنية التحتية للتبريد والنقل، قائلاً: بالتعاون مع شركات الطيران، نخطط لإطلاق خط جوي للشحن من مطار رشت إلى عُمان لتنشيط الصادرات الجوية.

وشكر هادي حق شناس، خلال مهرجان رودسر للكيوي، الناشطين في القطاع الزراعي ومنظمي الحدث، وأضاف: تُعدّ الصناعات التحويلية والتكميلية الحلقة المفقودة في الزراعة في المحافظة، ومن شأن تطويرها أن يقلل من الهدر ويزيد الإنتاجية. وتابع: مع إطلاق خط الشحن الجوي رشت-عُمان واستكمال خط سكة حديد رشت-آستارا، سيصبح مسار تصدير المنتجات الزراعية في المحافظة إلى الأسواق العالمية أكثر سلاسة.

إيران تحتل المرتبة ٧٩ في إنتاج المنتجات العضوية

أعلن رئيس الجمعية الإيرانية للمنتجات العضوية أن إيران تحتل المرتبة ٧٩ عالميًا في إنتاج المنتجات العضوية من بين ٢٨٠ دولة. وقال رضا نوراني: يبلغ حجم مبيعات المنتجات العضوية في العالم حاليًا ٢٥٣ مليار دولار، وإيران لا تملك حصة كبيرة من هذه السوق. وأوضح: وفقًا للإحصاءات، يتراوح استهلاك المنتجات العضوية في العالم بين ٢٠ و٢٥٪، وهو ما ينبغي زيادته من خلال ترسيخ ثقافة استهلاك هذه المنتجات في البلاد. وقال: نظرًا لارتفاع تكاليف الإنتاج، فإن أسعار المنتجات العضوية في العالم أعلى بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠٪ من المنتجات الأخرى.

بحضور رئيس الجمهورية..

توقيع عقود تنفيذ أكبر مشروع لجمع غازات الشعلة في إيران

الوفاق: أكد رئيس الجمهورية على ضرورة إزالة العوائق من أمام القطاع الخاص، قائلاً: بجمع غازات الشعلة (الفلير)، نُحقّق إنجازات اقتصادية، ونخطو خطوة كبيرة نحو تحسين المؤشرات البيئية وحماية صحة شعبنا، وعليه يجب عدم التأخير في هذا الطريق ولو يومًا واحدًا.

وطلب الدكتور مسعود بزشكيان، السبت (١ نوفمبر) خلال مراسم «توقيع عقود تنفيذ أكبر مشروع لجمع غازات الشعلة في البلاد» الذي يُنفَّذ لبيع الغاز المشتعل لشركات القطاع الخاص والشركات القائمة على المعرفة التابعة لشركة المناطق النفطية الجنوبية، من الشركات الخاصة المشاركة في المشروع أن تُبدي أي مشكلة تواجهها في مسار التنفيذ، ليتم متابعتها وإنجاز الإجراءات اللازمة لحلها بسرعة، بعيدًا عن الإجراءات البيروقراطية الإدارية.

وستقوم الحكومة الرابعة عشرة، في إطار صون الثروات الوطنية، وخفض تلوث البيئة، والمساهمة في معالجة اختلال توازن الطاقة، وتهيئة السبل واستخدام قدرات واستثمارات القطاع الخاص والإمكانيات القانونية في البلاد، بتنفيذ ١٢ عقدًا لبيع وجمع غازات الشعلة (الفلير) في مدن آغاجاري، وغجساران، ومسجد سليمان، وأهواز بمحافظة خوزستان (جنوب البلاد) خلال فترة ١٨ شهرًا، مما سيؤدي في مجموعه إلى إطفاء ٣٠ مشعلًا في ١١ وحدة تشغيل، ومنع إهدار أكثر من ٢٩٥ مليون قدم مكعب من الغاز المشتعل يوميًا، وتحقيق دخل سنوي يبلغ نحو ٥٥٠ مليون دولار للبلاد، وإنتاج نحو ٨٠٠ ألف طن من السوائل الغازية سنويًا، وزيادة ملحوظة في إمدادات البتروكيماويات، وحقن نحو ٢٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز في الشبكة الوطنية، وتقليل اختلال توازن الطاقة.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة تقليص المدة الزمنية البالغة ١٨ شهرًا لتنفيذ هذا المشروع، قائلاً: هذه الغازات ثروة وطنية، ويجب عدم إهدار يوم واحد لمنع ضياعها.

وأضاف: إن تنفيذ مشاريع جمع غازات الشعلة بالكامل سيحقق إنجازات اقتصادية، ويمثل خطوة كبيرة نحو تحسين المؤشرات البيئية وحماية صحة شعبنا.

وتابع: يجب إزالة العوائق من أمام المستثمرين والقطاع الخاص؛ إذا واجهتم أي مشكلة، فلا حاجة للمراسلات، بل اتصلوا مباشرة، فالحكومة تعتبر نفسها ملزمة ببذل كل جهودها لفك العقد.

الرئيس بزشكيان مخاطباً المستثمرين: إذا واجهتم أي مشكلة، فلا حاجة للمراسلات، بل اتصلوا مباشرة

رقم قياسي في تجميع غازات الشعلة

من جانبه، قال وزير النفط، محسن باك نجاد، في المراسم: إن سبعة مشاريع لتجميع غازات الشعلة قد دخلت حيز التشغيل منذ بداية الحكومة الرابعة عشرة، مضيفًا: سيتم إضافة ١٥٠ مليون قدم مكعب إلى الغازات المجمعة بحلول نهاية العام الجاري، ونخطط لتجميع ٢٠ مليون متر مكعب يوميًا من غازات الشعلة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، وهو ما يُعدّ رقمًا قياسيًا جديدًا في صناعة النفط والغاز الإيرانية. وتابع: بالطبع، مع البرامج التي يجري تنفيذها حاليًا، يُتوقع إضافة سبعة ملايين متر مكعب يوميًا إلى هذا الرقم بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

كما سيؤدي تنفيذ هذا المشروع إلى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لألفي شخص.

وصرّح باك نجاد: بمشاركة القطاع الخاص، تم حتى الآن استثمار أكثر من أربعة مليارات دولار في هذا القطاع، ونحتاج إلى استثمار إضافي بقيمة ٣/٥ مليار دولار لتحقيق أهداف برنامج التنمية السابع.

توقيع ١٨ عقداً حتى نهاية ديسمبر

من جهته، قال المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية: إن وزارة النفط تضع في جدول أعمالها برنامجًا لتجميع ٥٢٠ مليون قدم مكعب من الغاز، وأكد: في إطار العقود التي تم توقيعها اليوم (١٢ عقدًا)، سيتم تجميع نحو ٣٠٠ مليون قدم مكعب من غاز الفلير، ونأمل أن يتم، بمتابعة وزارة النفط وتعاون القطاع الخاص، توقيع ١٨ عقدًا آخر بحلول نهاية شهر ديسمبر.

تجدر الإشارة إلى أن مشروعين كبيرين لتحسين وبناء مرافق تجميع غازات الشعلة في منطقة شرق كارون (تشمل حقول كارون، مارون، آغاجاري وغجساران)، وثلاثة مصانع كبرى للغاز والغاز المسال (٣١٠٠ و٣٢٠٠ وخارك)، باستثمارات تزيد عن ٤/٨ مليار دولار، تعدّ من الإنجازات الكبرى (مشروعات طويلة الأجل)، حيث تم تشغيل بعضها بالفعل؛ وعند الاستفادة الكاملة منها خلال سنتين على الأكثر، سيتم إنشاء طاقة تصل إلى ١/٩ مليار قدم مكعب يوميًا لتجميع غازات الشعلة.

مؤكداً ضرورة إنشاء نظام حوكمة مختلف في المناطق الحرة

وزير الاقتصاد: الاستثمارات الأولوية الأولى للحكومة

أكد وزير الاقتصاد والشؤون المالية الإيراني، علي مدني زادة، أهمية الاستثمارات في البلاد، واعتبرها الأولوية الأولى للحكومة.

وفي جلسة حضرها وزير الاقتصاد مع المستثمرين والناشطين الاقتصاديين في المنطقة الحرة في جزيرة كيش مساء الخميس، تمت مناقشة سبل تنشيط المناطق الحرة والصناعية وإزالة جميع العوائق القانونية والتنظيمية أمام إدارة المناطق الحرة في البلاد.

وفي إشارة إلى بدء عملية تعديل قانون إدارة المناطق الحرة والصناعية والاقتصادية الخاصة في البلاد، قال مدني زادة: بناء على ذلك، تم حصر جميع القوانين الأخرى التي شكّلت عقبات أمام أنشطة المناطق الحرة، ويجري متابعتها بجدية في تعديل قانون إدارة المناطق الحرة للموافقة النهائية عليه في مجلس الشورى.

وأشار وزير الاقتصاد إلى تشكيل فريق استشاري قوي لوضع خطة عمل لكل منطقة من مناطق التجارة الحرة والصناعية في البلاد، وقال: سنُوجه خطة التطوير والتحول هذه العمل على مدى السنوات الخمس المقبلة في المناطق الحرة في البلاد. وأكد أن الاستثمار من أهم أولويات البلاد، قائلاً: لقد عانت إيران من تراجع في الاستثمارات، ولم توظف فيها استثمارات جادة منذ ما يقرب من ٢٠ عامًا، وإذا لم نتحرك للاستثمار الآن، فسنتخلف عن ركب التنمية، خاصة دول الجوار.

كما أكد مدني زادة أن مستقبل البلاد المشرق يعتمد على الخروج من دوامة المشاكل الاقتصادية من خلال الاستثمار، وقال: لهذا الغرض، تم إعداد ٢٠ مشروعًا اقتصاديًا رئيسيًا كمشاريع وطنية دافعة في مختلف المجالات، إلى جانب ٨٠٠ مشروع استثماري، سنُطرح للمستثمرين. وأضاف: تثبت التجارب العالمية والدول الناجحة أن التنمية الاقتصادية لإيران في ظل الوضع الراهن لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مناطق التجارة الحرة والمناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

واعتبر أن الحوكمة الاقتصادية المشكلة الرئيسية للاقتصاد الإيراني، وقال: يجب علينا تجربة وتطبيق حوكمة جديدة في المناطق الحرة، وفي حال نجاحها، نواصل تطبيقها في الداخل أيضًا. وبناءً على ذلك، يجب إنشاء نظام حوكمة مختلف في المناطق الحرة بالبلاد.

وأكد وزير الاقتصاد ضرورة صياغة أفق عام ١٤١٠هـ.ش (٦ سنوات) للمناطق الحرة، داعيًا إلى رسم خارطة طريق بناء على هذا الأفق من قبل مديري المناطق الحرة في البلاد، مضيفاً: بناء على ذلك، ينبغي أن تركز كل منطقة حرة على مجال أو أكثر من المجالات والتخصصات، ويمكن أن تصبح كيش نموذجًا يحتذى به في هذا العمل المهم بالبلاد.

روسيا ترغب بالاستثمار في منطقة مازندران الاقتصادية الحرّة

أعلن وفد المستثمرين الروس، خلال لقاء مع محافظ مازندران، عن رغبتهم في الاستثمار في معالجة المنتجات الزراعية وصناعة الأغذية في منطقة مازندران الاقتصادية الحرة (شمال إيران).

وأشار مهدي يونسي رستمي، محافظ مازندران، خلال لقاء مع وفد المستثمرين الروس في مدينة ساري يوم الجمعة، إلى إمكانيات النقل الحدودي والبحري بين إيران وروسيا، واعتبر هذا التعاون استراتيجيًا من المنظور السياسي والاقتصادي، مضيفًا: نظرًا للصلاحيات الخاصة التي منحها رئيس الجمهورية للمحافظة لتطوير العلاقات مع دول أوراسيا، فإننا نرحب بأي استثمار، وخاصة من روسيا.

وأشار يونسي رستمي إلى مكانة الحمضيات في اقتصاد المحافظة بعد الأرز، واصفًا الاستثمار في هذا القطاع بأنه إجراء استراتيجي للاستغلال الأمثل للإمكانات الزراعية للمحافظة. ورحّب محافظ مازندران بتأسيس شركات للمستثمرين الروس في المنطقة الحرة والمدن الصناعية بالمحافظة، بما فيها مدينة الشهيد سليماني الصناعية، وأضاف: بهدف خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، نُثمّن وجود مستثمرين أكفاء وفاعلين، وسنقدم لهم دعمًا شاملًا.

من جانبه، أشاد ممثل الوفد الروسي بالموقف الداعم لمحافظ مازندران للمستثمرين الأجانب، واعتبر وجود المنطقة الحرة في مازندران عاملًا فاعلًا في تنمية التجارة الثنائية. وقدّم المستثمرون الروس، خلال هذا الاجتماع، مقترحات للاستثمار في مجالات مختلفة، بما في ذلك إنتاج عصائر الفاكهة، والمشروبات المساعدة على التخسيس، والمركزات.

إيران ملتزمة بتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة

أكد الممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "إيرينا" على أن "إيران حققت تقدماً ملموساً في تطوير محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الجوفية، كما واصلت تنفيذ برامج وطنية لترشيد استهلاك الطاقة رغم العقوبات الأحادية، وهي مازالت ملتزمة بتنويع مزيجها الطاقي وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة".

وعقدت الدورة الـ٣٠ لمجلس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "إيرينا" في أبوظبي بمشاركة ممثلين عن ١٧٠ دولة؛ حيث نوقشت برامج العمل والميزانية للفترة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ وستراتيجيات تطوير الطاقة النظيفة عالمياً.

وخلال الجلسة، أكد رضا عامري على أهمية دور "إيرينا" في دعم الدول النامية وتوسيع استخدام الطاقة المتجددة؛ مشيراً إلى نمو قدرات الطاقة النظيفة بنسبة ٩١٪ وتوفير ٤٦٠ مليار دولار من كلفة الوقود الأحفوري في عام ٢٠٢٤.

ودعا عامري إلى انتقال طاقي عادل وشامل يعتمد على تعاون دولي فعال وتمويل منصف؛ مرحباً بمبادرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، مثل منصتي الاستثمار المناخي (CIP)، وتسريع تمويل الانتقال الطاقي (ETAF)، مقترحاً توسيع نطاقهما لصالح الدول النامية.

وأشار إلى تقدم إيران في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية والطاقة الجوفية رغم العقوبات المفروضة عليها؛ مؤكداً إلتزام طهران بتعزيز الطاقة المتجددة وتنويع مزيجها الطاقي، مجدداً دعمها لمهمة وكالة "إيرينا" في تحقيق انتقال طاقي مستدام وعادل عالمياً.